



المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: الاصلاح السياسي المنشود: دراسة نظرية

اسم الكاتب: أ.د رشيد عمارة ياس، م. مصطفى عثمان أحمد

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/2645>

تاريخ الاسترداد: 2026/04/12 16:20 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينصوي المقال تحتها.



الإصلاح السياسي المنشود : دراسة نظرية

م. مصطفى عثمان أحمد

أ.د رشيد عمارة ياس

Othmanmustafa7@gmail.com

Rashid.gaffurry@univsul.rud.iq

كلية العلوم السياسية/ جامعة السليمانية

الملخص

على الرغم من أن تحقيق الإصلاح السياسي هو المطلب المطروح على الساحة السياسية والمجتمعية عموماً ، إلا أن هذا المفهوم مثار جدل الكثيرين سواء كانوا قادة أو مفكرين أو جماهير، بحيث أن ظروفه ودوافعه يكتنفها الغموض ويكثر حولها الانقسام ، الأمر الذي يعطل فرص تحقيق الإصلاح السياسي ولذلك جاءت هذه الدراسة في ماهية الإصلاح السياسي وأسسها النظرية والمفاهيمية من أجل إيضاح هذه المسائل بصورة جلية وإزالة الغموض واللبس الذي يكتنف عملية الإصلاح التي تنادي بها الشعوب والدول على حد سواء .

الكلمات المفتاحية : الإصلاح السياسي ، عمليات الإصلاح ، الفساد ، التنمية السياسية.

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٣/٤/٧ تاريخ القبول: ٢٠٢٣/٥/٢١ تاريخ النشر: ٢٠٢٣/٦/١

The Desired Political Reform: A Theoretical Study

Prof. Dr. Rashid Emara Ias Mustafa Othman Ahmed
College of Political Science/University of Sulaymaniyah

Abstract

Although the achievement of political reform is the demand put forward on the political and societal arena in general, this concept is controversial for many, whether they are leaders, thinkers, or the masses. That is because its circumstances and motives are shrouded in ambiguity and there is a lot of division around them, which impedes the chances of achieving political reform. This study examines the nature of political reform and its theoretical and conceptual foundations in order to clarify these issues and remove the ambiguity surrounding the reform process advocated by peoples and states at the same time.



Keywords: Political Reform, Reform Processes, Corruption, Political Development

المقدمة

اصبح موضوع الاصلاح السياسي في المرحلة الحالية من المفاهيم التي تحظى بأهمية واولية في الخطاب السياسي للحكومات والمعارضة على حد سواء ، وتحظى بأجماع دولي كبير وعلى كافة الصعد ، وقضية الاصلاح مازالت هاجساً للنخب الثقافية والمجتمعية ، ولكن بالرغم من اهمية موضوع الاصلاح ونمو وتزايد الحاجة اليه لا سيما في ظل الظروف التي تعاني منها بعض البلدان الا ان مفهوم الاصلاح السياسي المفترض والمنشود لا زال يعاني الضبابية في الثقافة السياسية للنخب وال جماهير، والناجئة عن عوامل العديدة ، الامر الذي أنتج حالة من الشعور بعدم الثقة بالمشاريع الاصلاحية المطروحة ، وهذا الامر هو الذي يدفعنا للبحث في مضمون عملية الاصلاح والاستراتيجيات العامة الضرورية للسير في خطى الاصلاح في مجال النظري .

أهمية البحث

تكمن اهمية الدراسة من تسليطها الضوء على مفاهيم الاصلاح السياسي وكل ما يرتبط بهذه العملية من خصائص وسمات وشروط يفترض توفرها لضمان نجاح عملية الاصلاح التي تنادي بها الشعوب والبلدان برؤية حداثوية تراعي وتأخذ بنظر الاعتبار الحاجة المتزايدة لهذه العملية.

اشكالية البحث

تقوم اشكالية الدراسة على سؤال اساسي: ما هي طبيعة وسمات الاصلاح السياسي الناجح والمنشود ؟ ومن هذا السؤال تتفرع مجموعة من الاسئلة منها:

١. ما هو الاصلاح السياسي ؟

٢. ماهي المعاني والمفردات المرادفة للإصلاح ؟

٣. ما هي شروط الاصلاح السياسي الناجح؟

٤. ما هي دوافع الاصلاح السياسي؟

٥. ما هي معيقات عملية الاصلاح ؟



فرضية البحث

تنتطق فرضية الدراسة من انه لكي يبدأ الإصلاح السياسي بخطى ثابتة وصحيحة ويحقق أهدافه ومبتغاه ، فان ذلك يتطلب ضرورة فهم الإصلاح السياسي فهماً صحيحاً ، لان عملية الإصلاح عملية متوازنة بين العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تفاعلاتها .

منهجية البحث :

اعتمدنا في دراستنا بشكل الاساسي على المنهج الوصفي التحليلي لغرض بحث وايضاح وتحليل حيثيات الموضوع

المبحث الاول : مفهوم الإصلاح السياسي وعلاقته بالمفاهيم الاخرى

ان فهم الظواهر الاجتماعية بعامة والظواهر السياسية على وجه الخصوص تحتاج الى ضرورة تحديد المصطلحات وفهمها من كل الجوانب الرئيسية ،فضلا عن الحاجة لدراسة دلالاتها المعرفية ،من اجل ازالة الغموض واللبس والتداخل الذي يحيط بهذه المصطلحات وهو ما سنقوم ببحثه الان .

المطلب الاول : مفهوم الإصلاح السياسي

ان دراسة مفهوم الإصلاح السياسي تقتضي تفكيك المفهوم ومن ثم اعادة تركيبه ،فضلا عن دراسته من جوانبه المختلفة من اجل الاحاطة به ، وهو ما سيتم دراسته من خلال الفروع الآتية:

اولاً : مفهوم الإصلاح

في معظم المعاجم اللغوية نجد جذر اصلاح مشتق من الفعل أصلح وصلح وصلح وتدل على تغير حالة الفساد أي ازالة الفساد عن الشيء ، وبصفة عامة الصلاح ضد الفساد (طهاوي ١٩٩٩ ، ١١) ، ولفظ الإصلاح مقابل للإفساد ، بحيث ذهب المفكر محمد عابد الجابري الى القول بأن " المعاجم العربية القديمة لا تسعفنا بأي تعريف ل" الإصلاح " غير قولها الإصلاح ضد الإفساد. (الجابري ٢٠٠٥ ، ١٧) ، مع ذلك يعرف المعجم المعاني الإصلاح لغوياً من خلال مصدر صلح وصلحا وصلوحاً أي الشيء الذي زال عنه الفساد (المعجم المعاني عربي) والشيء كان نافعا أو مناسباً يقال هذا الشيء يصلح لك (مصطفى وآخرون ١٩٧٢ ، ٥٢٠) ولغوياً هو الانتقال أو التغير من حال الى حال أحسن ، أو التحول عن شيء والانصراف عنه الى سواه ، وبهذا اذا كان الفساد هو التلف في الامور والخلل والضرر والانحلال في المجتمع ، فان الصلاح هو الاستقامة والسلامة من العيوب وخلو من الفساد العيب وزوال العداوة



والخصومة والتخفيف من حدة الصراع فيه (بابوق ٢٠٠٩ ، ١٩) والإصلاح تعني التقويم والتغيير نحو الاحسن والارقى.(أبو عامود ٢٠٠٥ ، ١٥٣) ، لذا يقابل الإصلاح الافساد ، ويقابل الصلاح الفساد ، فالإصلاح تعني ازالة الفساد سواء ما يلحق الاعمال أو الاشياء أو العلاقات (الحسني ٢٠٠٧ ، ١٨) والصلاح هو الحصول على حالة المستقيمة النافعة. (الخوارزمي ٥٣٨ هـ ، ٧٠) ، ويعكس التوظيف اللغوي الذي يبدو مختزلاً ومحدوداً من حيث المعاني للفظه الإصلاح في التراث العربي ، وردت لفظه الإصلاح في القرآن الكريم في سياقات مختلفة ، فجنود " صلح " الذي هو أصل كلمة "الإصلاح" ذكر في صفحات الشريف بصورة متعددة (الصالحات ، الصالحين ، أصلح ، اصلاح أخ) في مئة وسبعين موضعاً(عربي ٢٠١٣ ، ٢٣٥) ، كما ورد في قوله تعالى " وبشر الذين يعملون الصالحات أن لهم جنات تجري من تحتها الانهار" (القرآن الكريم، الآية ٢٥ من سورة البقرة) اذ أن المفردة تعني هنا عمل الصالحات ، ومن قوله تعالى " فمن خاف من موص جنفاً أو اثماً فاصلح بينهم فلا اثم عليه ان الله غفور رحيم " (القرآن الكريم ، الآية ١٨٢ من سورة البقرة) مما تدل على اقامة العدل في الارض ، وقال عز وجل أيضاً " قال موسى لأخيه هارون اخلفني في قومي وأصلح ولا تتبع سبيل المفسدين " (القرآن الكريم ، الآية ١٤٢ من سورة الاعراف) ومن هنا تعبير المفردة عن صلاح الرعية .كما نستطيع أن نفسر معنى الإصلاح في أوجه متعددة مثلاً في قوله تعالى " لا خير في كثير من نجواكم الا من أمر بصدقة أو معروف أو اصلاح بين الناس ومن يفعل ذلك ابتغاء مرضات فسوف نؤتيه أجراً عظيماً" (القرآن الكريم ، الآية ١١٤ من سورة النساء) والمقصود هنا اصلاح ذات البين وهو وجه من وجوه الإصلاح الاجتماعي ، وفي موضع آخر يقول الله عز وجل على لسان النبي شعيب عليه السلام " قال يا قوم أرأيتم ان كنت على بينة من ربي ورزقني منه رزقاً حسناً وما اريد أن اخالفكم الى ما أنهاكم عنه ان أريد الاّ الإصلاح ما استطعت وما توفيقي الاّ بالله عليه توكلت و اليه أونيّب " (القرآن الكريم ، الآية ٨٨ من سورة هود) والمعنى المراد هنا يدل على ارادة الإصلاح كمبتغى لما أمر به الله تعالى ، وما نهى عنه . وفي موضع آخر وردت معنى الإصلاح بأوجه آخر مختلف حيث يقول عز وجل " والى مدين أخاهم شعيبا قال يا قوم اعبدوا الله مالكم من اله غيره قد جاءتكم بينة من ربكم فأوفوا الكيل والميزان ولا تبخسوا الناس أشياءهم ولا تفسدوا في الارض بعد اصلاحها ذلكم خير لكم ان كنتم مؤمنين" (القرآن الكريم ، الآية ٨٥ من سورة الاعراف) حيث يربط التوحيد بإصلاح المجتمع من فساد المعاملات بين الناس ، الامر الذي تعطينا بؤادر للإصلاح الاقتصادي في الحث الناس على عدم بخس الناس أشياءهم وعدم التظريف في الكيل والميزان ، وبهذه المعاني للآيات



الكريمة اشارة واضحة الى نواحي من الاصلاح الديني والاجتماعي والاقتصادي التي يحث الله تعالى الناس عليها لإصلاح أمرهم وتيسير حالهم . (عربي ٢٠١٣ ، ٢٣٥) . وإذا انتقلنا الى محاولة شرح ما يرادف لفظ الاصلاح في اللغة الفرنسية والانجليزية ، اذ تجمع معظم القواميس والمعاجم على أن ما يقابل الاصلاح في اللغة الفرنسية هو (reforme) وفي اللغة الانجليزية (reform) ، في اللغة الفرنسية نجد كلمة (reforme) تتكون من لازمة (re) والتي تفيد معنى الاعادة ولفظ (forme) التي تعني شكل أو الصيغة ، اي معنى الكامل هو اعادة تشكيل أو اعطاء صورة أخرى للشيء ، أما في اللغة الانجليزية تشير كلمة (reform) الى العمل الذي يحسن الظروف أو تغيير شيء ليجعله أحسن (الجابري ٢٠٠٥ ، ١٩) ، وحسب قاموس أكسفورد والمحيط المأخوذ من الأفعال (أصلح ، حسن ، تحسّن ، تهذب) (م. كنز وستون ٢٠٠٥ ، ٨٩١) أي الوصول الى وضع أفضل بتعديل الاخطاء بشكل سليم وصحيح مما يؤدي الى تغيير أفضل وأصلح ، وفي اللغة الكردية (جاكسازي) يرادف الاصلاح ، بمعنى تصليح شيء ولكن به نمط من تنظيم في العملية ، أي تصليح شيء حتى تصبح صالحاً بصورة منظمة أو متكيفة ، والهدف ليس ازالة الفساد فقط وانما ينظر اليه كالعلمية تصليحيه في اللغة الكردية(فلاويرز ٢٠٠٧ ، ١٣) .

نستنتج من ذلك ان الكثير من المعاجم اللغوية العربية تختصر لفظ الاصلاح في كونه مقابل للإفساد ، وهو نقيض الفساد ، أي ازالة الفساد ، أو تحويل عن شيء والانصراف عنه الى سواه ، وهو التغيير الى استقامة الحال ، فالإصلاح في المرجعية العربية متعلق بحصول فساد في شيء ، مادة وصورة ، ومن ثم تؤول قضية الاصلاح فيه الى الرجوع به الى الحال التي كان عليها قبل حصول الفساد فيه ، أما في اللغات الاخرى فاللفظ المستعمل في هذا المعنى ليس بالضبط معنى الاصلاح في اللغة العربية وخاصته في ما يتعلق اعادتها الى الوضع السابق ، مثلاً اذا استخدمنا لفظ (reform) فان المعنى سيصبح اعطاء الشيء صورة جديدة وشكلاً آخر غير شكل الذي هو عليه و يكون ذلك في اتجاه الأحسن غالباً ، والاصلاح في معناه الاجنبي المقصود به أي فعل يحسن الظروف أو الاوضاع ، وكذلك معنى الاصلاح في اللغة الكردية أقرب في دلالاته الى اللغات الأوروبية ، اذ الى ذلك كله يقصد بالإصلاح لغوياً بأن هناك فساد والخلل يتطلب ازالته ومن ثم تحسينها واصلاحها ، اي انتقال به من حال الى حال أحسن ، الى درجة تجعله تستقر على حالة الافضل الى ما كان عليه .



ثانياً : الدلالات المعرفية للإصلاح السياسي

الإصلاح يعرفه قاموس اكسفورد اصطلاحاً " بأنه تغير أو تبديل نحو الافضل في حالة الاشياء ذات النقائص ، وخاصة في المؤسسات والممارسات السياسية الفاسدة أو الجائرة و ازالة التعسف أو الخطأ " ويتضمن تعريف قاموس وبستر للمصطلحات السياسية أيضاً بأنه " تحسين النظام السياسي من أجل ازالة الفساد والاستبداد " كما عرفه الموسوعة السياسية بأنه " تعديل أو تطوير غير جذري في شكل الحكم والعلاقات الاجتماعية دون المساس بأسسها "(الكيلاني ١٩٧٩ ، ٢٠٦) لذا أن التعريف المبسط للإصلاح السياسي باعتباره عملية تتضمن اجراءات وسياسات معينة تهدف الى تحقيق نحو الافضل ، وقد عرف بعض الباحثين الإصلاح السياسي بأنه عملية تطوير في انظمة الحكم بالوسائل المسموحة بها من خلال الانتقال من بنى التقليدية الى البنى العصرية (المشاقبة و علي ٢٠١٢ ، ٣٠) فالإصلاح تعني هنا تغيير كل شيء حتى لا تغير أي شيء (المشاقبة وعلي ٢٠١٢ ، ٢٧) و بهذا الاتجاه يعرفه عبدالله بلقزيز الإصلاح بأنه " التغير والتعديل نحو الافضل لوضع شاذ أو سيء ولا سيما في ممارسات وسلوكيات مؤسسات فاسدة ، أو متسلطة ، أو مجتمعات متخلفة أو ازالة الظلم أو تصحيح خطأ أو تصويب اعوجاج" (بلقزيز ١٩٩٨ ، ١٣) ويختصر ذلك د. برهان غليون " أن الصلاح لا يعني شيئاً آخر سوى العودة الى تطبيق حكم القانون والغاء الامتيازات والافضليات وتعميم قاعدة الشفافية والكفاءة والمسؤولية واحترام الافراد ودفعهم الى تحمل المسؤولية، من دون تهديد الاسس التي تقوم عليها" (غليون ٢٠٠٦) ، لذلك يمكن اعتبار عملية الإصلاح السياسي بمثابة عملية التعديل في النظام السياسي بما يضمن الارتقاء بهذا النظام الى مرحلة المتقدمة من الممارسة الديمقراطية ، و معالجة الاختلالات الهيكلية في بنية المؤسسات السياسية في الدولة ، مع التأكيد عدم المساس بأسس النظام القائم (العجمي ٢٠١٠ ، ٥) ، وفي اطار آخر طرح مصطلح الإصلاح السياسي بشكل جلي في الأوساط الاكاديمية الغربية عقب نهاية الحرب الباردة ، بالتزامن مع انهيار الاتحاد السوفيتي السابق وفي سياق حركة الانتقال من نظم سياسية تسلطية الى نظم سياسية تأخذ بأشكال المؤسسية للديمقراطية الليبرالية (عربي ٢٠١٣، ٢٣٧) كما يشير الاستاذ مصطفى كمال السيد أن مفهوم الإصلاح السياسي استخدم للوصف التغيرات الحاصلة أو المأمول حصولها في المنطقة العربية أيضاً (السيد ٢٠٠٦ ، ١١٣) مما يدل على الطابع المرن لمفهوم الإصلاح السياسي الذي يمكن فهمه في أطر فكرية ومجتمعية ، بحيث تفر وثيقة الاسكندرية أن المفهوم يقصد به جميع الخطوات المباشرة و غير مباشرة التي يقع عبئ القيام بها على عاتق كل



من الحكومات والمجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص وذلك للسير بالمجتمعات والدول قدماً ومن دون ابطاء وتردد وبشكل ملحوظ في طريق بناء النظم الديمقراطية (الجزيرة نت ٢٠٠٥ ، ٧٢) ، ولعل أقرب تعريف لمفهوم بهذا الاتجاه هو تعريف الذي قدمه صموئيل هانتينغتون بأن " الإصلاح حالة من التغيير تتميز عن الثورة بأنها تحدث تحولاً من شكل الحكم و العلاقات السائدة دون المساس بأسسها ، الامر الذي يعني أنها تحسّن حالة النظام دون المساس بمرتكزاته ، لذا يشبه الإصلاح بالدعائم الخشبية لمنع انهيار المباني المتداعية ويستعمل للحيلولة دون حصول الثورة أو تأخير وقوعها (هانتينغتون ٢٠٠٣ ، ١١٠) والمقصود بالإصلاح هنا هو احداث تغييرات جوهرية تمس بنية النظام السياسي بما يحقق المزيد من الحرية والمشاركة والديمقراطية تقادياً لانفجار الوضع (بن أيوب ١٩٩٩ ، ٣٣)

وعلى خلاف من ذلك هناك اتجاه آخر يركز على ضرورة ضبط المفهوم واعطائه مضمون واضح يبعده عن التوظيف السياسي الانتقائي والتسطيح الاعلامي المستخدم للالتفاف حول المطالب الملحة لعملية الإصلاح ، ويؤكدون على أن الإصلاح عملية معقدة وصعبة وتتطوي على فهم و معالجة نطاق واسع من التحديات ، و لا يمكن تحقيق الإصلاح بمجرد تغيير القوانين واللوائح التنظيمية ، (بن عربي ٢٠١٣ ، ٢٣٩) بل هي عملية تغيير في الابنية المؤسسية السياسية و وظائفها وأساليب عملها وأهدافها وافكرها ، ومن خلال الادوات القانونية التي يوفرها النظام السياسي بهدف زيادة فعالية وقدرة النظام في التعامل مع المتغيرات والاشكاليات الجديدة و المتجددة باستمرار (السيد ٢٠٠٦ ، ٥٣٥) ومن هنا يمكننا إيجاد بعض الاشكالية في هذا الاطار خصوصاً بالنسبة للمسئلة (التغيير داخل النظام) بحيث لا يساعدنا في ارساء المسلمات القاطعة في تعميمها على النظم المختلفة ، لأنه لا يمكن لنا التكهن بحجم التغيرات الضرورية لأي نظام سياسي أو مدى قدرة النظام باستيعاب المتغيرات أو التحديات الجديدة مقابل عمق الركود والجمود الذي تعانیه هذه الانظمة .

وتجدر الاشارة بأن هناك آراء أخرى في فهم مضامين مصطلح الإصلاح السياسي ، حيث يرى البعض أن الإصلاح يمكن النظر اليه على أنه التغيير في أنماط و سلوكيات قائمة بشكل جذري أو تدريجي خلال فترة زمنية محددة ، (المجالي ٢٠٠٨ ، ٩) فالإصلاح قد يكون تدريجياً كما قد يأخذ طابعاً جذرياً ، زيادة على ذلك أنه ليس مقصوراً فقط على البنى و المؤسسات بل تشمل أيضاً أنماط والسلوكيات ، اذ يشير هذا المفهوم الى اعادة مفاهيم القيم وأنماط السلوك التقليدية ، من خلال طرق ووسائل نشر ، ووسائل الاتصال والتعليم ، وتوسيع نطاق الولاء بحيث يتعدى العائلة والقرية والقبيلة ، ليصل الى الامة وعلمنة الحياة العامة وعقلانية البنى في السلطة

، وتعزيز التنظيمات المتخصصة وظيفياً ، و استبدال مقاييس العزوة بمقاييس الكفاءة والعمل على توزيع أكثر إنصافاً للموارد المادية والرمزية (هانتيغتون ٢٠٠٢، ٧٧) فالإصلاح هنا ذو أبعاد عديدة تشمل المنظومة القيمية للمجتمع وبنية المؤسسات الحكم ، والتغير في أنماط وسلوكيات قائمة بشكل جذري و تدريجي .

عن طريق التعريفات السابقة الذكر ، يمكننا القول أن هناك تشابكاً وتداخلاً بين التعريفات المختلفة للمفهوم الإصلاح السياسي ، وليس من السهل الأخذ بتعريف وترك التعريفات الأخرى ، بالمعنى آخر ليس هناك وصفة واحدة جاهزة للإصلاح السياسي ، لأنها ترتبط بطبيعة كل مجتمع وتركيبته الاجتماعية والسياسية والثقافية ، ولكن يمكن لنا استخلاص محتوى المفهوم من خلال النقاط التالية :

- الإصلاح يقابله الفساد ، والأخير يستوجب الأول ، فإذا ظهر الفساد في القوم تولدت ضرورة الإصلاح فيهم.
- الإصلاح السياسي هو عملية التغير والتعديل والتطوير نحو الأفضل للمجالات والقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمع .
- الإصلاح السياسي في كثير من الأحيان لا يعبر عن انتقال راديكالي في طبيعة المؤسسات والسياسات السائدة داخل نظام سياسي معين ، بقدر ما يكون الهدف منه تغير الأوضاع السائدة وتطوير كفاءة وفاعلية النظام القائم في بيئته المحيطة داخلياً و إقليمياً و دولياً .
- عملية تتسم بالشمول والواقعية حسب خصوصية الانظمة والمجتمعات ، بالمعنى الاول انه ليس مرحلياً ومؤقتاً ، وفي جانب آخر عملية مدروسة ومحسوبة أيضاً .
- ومن هنا يمكن تحديد أهم مجالات الإصلاح السياسي وقضاياها (المؤسسات السياسية ، مؤسسات المجتمع المدني ، اطلاق حريات ، حقوق الانسان ، المشاركة السياسية ، التداول السلمي للسلطة ، التعددية السياسية ، الاعلام والتعليمأخ) .

المطلب الثاني : مفهوم الإصلاح السياسي والمفاهيم المقاربة

بقدر الاختلاف في معنى الإصلاح السياسي شأنه شأن غيره من المفاهيم في العلوم السياسية، فان هذا الاختلاف قد انعكس على العلاقة مع غيره من المفاهيم المقاربة ، كالتنمية السياسية ، والتحديث السياسي ، والتغير السياسي والتحول الديمقراطي ، لان جميعها تتمحور حول عملية التحويل السياسي مثل التغير بمعنى التحول والتغيير بمعنى التحويل ، (أحمد



٢٠١٧، ٢٤) والتي تصب في حالة التحولات التي تحدث في النظام السياسي مع الاختلاف في نقاط التركيز والاسلوب في تعامل مع مضامين وآليات هذا التحول ، ضمن إطار الجوهر أو المضمون " الشكل أو المضمون " (حياسات ٢٠١٢، ١٧) .

أولاً : الإصلاح السياسي والتنمية السياسية

أن وجهة النظر الأكثر شيوعاً التي يمكن أن يؤخذ بها لفهم معنى التنمية السياسية، هي أن عملية التنمية السياسية تتكون من عدد كبير من التغييرات في طبقات المجتمع المختلفة، مع مراعاة أداء الدولة ورفاهية الناس وأنشطة النخب والاقتصاد الاجتماعي وميول الثقافة السياسية التقدمية (69 ، karimi)، اذ يرى لوسيان باي "أن التنمية السياسية هي مقدمة للتنمية الاقتصادية، والتداول السلمي للسلطة، وإقامة الدولة القومية، والتحديث، ومشاركة المواطنين سياسياً، وهي أيضاً جانب من جوانب التغيير الاجتماعي بصورة شاملة، وإقامة الديمقراطية، وتحديث ثقافة المجتمع السياسية" (محمود ٢٠٠٤، ٢٩)، فيرى هنتنتغتون : أن التنمية السياسية تتحقق عند توافر ثلاث عوامل، هي: ترشيد السلطة بمعنى التداول على أساس القانون والدستور، التمايز والتخصص بمعنى تنوع الوظائف وإيجاد أبنية متخصصة، المشاركة السياسية من جانب المواطنين (كمال ٢٠١٢، ٤٩) ، اذاً فهي محاولة مجتمعية شاملة تقودها سلطة سياسية ممثلة بالنظام السياسي وباقي المؤسسات الدولة في سبيل بناء نموذج للدولة يحقق تطلعات وطموحات الجماهير داخل المجتمع عن طريق استخدام و تعبئة الموارد المادية والبشرية من أجل تحقيق غاياته . (المجمعي ٢٠٠٩، ١٣٩)

تهدف التنمية السياسية لدى البعض على نمو المؤسسات والممارسات الديمقراطية ، وتحقيق أكبر قدر من المساواة ، من خلال خضوع لمبدأ سيادة القانون ، وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية والمشاركة الانتخابية والمنافسة السياسية التي تؤدي الى ترسيخ مفاهيم الوطنية والسياسية والولاء للدولة . (حازم ٢٠١٢، ٤٨) وعند المقارنة بين المفهومين يقترن الإصلاح السياسي بمتغير التنمية السياسية من حيث الهدف التي هو تعديل وتطوير جذرية لبنى النظام وشكل الحكم وطبيعة العلاقات القائمة في النظام ضمن إطار البيئة المحيطة ، وبلنقيان في الجوهر والمضمون من حيث تطور النظم السياسية وزيادة كفاءتها وفعاليتها وقدراتها في مواجهة المتغيرات ، لذلك يبدو أن تنمية السياسية تختلط مع الإصلاح السياسي في محاولتها تصحيح وتفعيل النظام السياسي داخل المجتمع ، على رغم من ذلك أن اصلاح السياسي مفهوم مرن ومتغير ويمكن البحث عنه في إطار فكرية ومجتمعية مختلفة أي أنه يختلف مضمونه ويتفاوت من مجتمع لآخر ومن فترة زمنية للأخرى داخل المجتمع نفسه ، وتعدد مجالاته وفقاً لتعدد النظام



السياسي ، أما التنمية السياسية فلها قواسم مشتركة في جميع الانظمة والمجتمعات ، بل يمكن الحديث عن نظرية في التنمية السياسية داخل المجتمعات المختلفة مع اختلافاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية . (مصطفى ٢٠١٦ ، ١٤)

ثانياً : الإصلاح السياسي والتحديث السياسي

يشير التحديث السياسي باعتباره عملية متعددة أوجه تتضمن جملة من التغيرات في كل جوانب الحياة ، وتشمل مجالات التحضر ، التصنيع ، الديمقراطية ، العلمانية ، الثقافة السياسية ، المشاركة السياسية ، فهو حالة تعبئة اجتماعية تجعل الناس يغيرون قيمهم ومواقفهم وسلوكهم وتوقعاتهم عن المجتمع القديم و يتهيؤون لبناء مجتمع جديد(عربي ٢٠١٣ ، ٢٤٤) أي هي عملية مركبة مستمرة من الشكل التقليدي الى الشكل الحديث من خلال سلسلة التغيرات الثقافية التي تعتري الانساق السياسية ، (حميد ٢٠١٣ ، ٥٢١) بحيث يرافق عملية التحديث مجموعة القيم التي أثرت في صلب النظم السياسية ، منها عملية الحراك الاجتماعي وعملية إعادة تشكيل الطبقات التي يتألف معها المجتمع ، وعلى ضوء ذلك حدد صموئيل هنتنجتون أهم أوجه التحديث السياسي في ثلاث أبعاد الرئيسة وهي ترشيد السلطة ، تنويع في الوظائف الجديدة ، وتنمية هياكل المؤسسات جديدة لأداء تلك الوظائف ، ثم المشاركة السياسية من قيادات المجتمع حتى تزداد مشاركة الفئات الجديدة في العملية السياسية (هنتنجتون ٢٠٠٣ ، ٤٧-٤٨ ؛ حازم ٢٠١٢ ، ٤٩) ، لذا يمكننا القول ان هناك ترابطاً بين الإصلاح السياسي والتحديث السياسي لان كلا المفهومين يعملان على اتجاه نوع من التغيرات تمس طبيعة الانظمة السياسية القائمة ، ومن ثم وضع أساليب جديدة تدفع باتجاه نوع من التحول تمس جوهر الجوانب السياسية ، من خلال تطبيق أسس ديمقراطية حديثة قائمة على المشاركة ، (حزام ٢٠١٨ ، ١٤) ، وبالتالي أن مفهوم التحديث من المصطلحات القريبة من الإصلاح السياسي من حيث الهدف والغاية ، وهو بناء أنظمة أكثر انفتاحاً وتقدماً ، ويختلف التحديث عن الإصلاح السياسي من حيث أليات والاهداف فيما يتعلق بالأهداف وهو محاولة لتغيير نظام حكم من التقليدي الى الحديث ، أما الأليات من خلال تغيير الابنية القانونية (مصطفى ٢٠١٦ ، ١٦) ، لذلك يمكن لنا تحديد مساريين للتحديث السياسي إحداها ثوري يرتبط بالعنف و الاخرى تطوري يرتبط بالإصلاح . (خضير ٢٠٢٠)

ثالثاً : الإصلاح السياسي والتغيير السياسي

يعد التغيير السياسي كل تبديل في تركيبة أو وظائف النسق السياسي والاجتماعي ، ويقصد به التحويل في الابنية والعمليات بما يؤثر على توزيع وممارسة القوى السياسية بمضامينها مثل السلطة الداخلية للدولة (خضير ٢٠٢٠) ، أي الانتقال من حالة الى آخر أو من وضع لا



ديمقراطي استبدادي الى وضع ديمقراطي ، ويمكن أن لا يكون له اتجاه محدد أن يتضمن ما هو أحسن أو ما هو أسوأ ، ومن هنا فان التغيير السلمي قد يطلق عليه مصطلح (إصلاح) ويمكن اعتباره مرادفاً للتغيير الدستوري أو في القيادة أو لإعادة بناء التأثير السياسي داخل المجتمع (حزام ٢٠١٨ ، ١٥) ، والتغيير غير السلمي قد تكون أقرب لمفهوم الثورة والذي يعني تغيير السلطة الحاكمة من جذورها من خلال الشعب وتبني نظام جديد على أسس جديدة (دهام ٢٠١٨ ، ٥١٩) ، ومن هنا فان التغيير السياسي يختلف عن الإصلاح السياسي بحيث يتسم الإصلاح السياسي في كثير من الاحيان بطابع السلمي وتكون الإصلاح في ظل الاستمرارية النظام الحاكم وذات طابع التحسيني دائماً ، يتمثل في تعزيز آليات المشاركة السياسية والرقابة الشعبية ، وبأحرى هي محاولة لتعديل وتطوير الانظمة السياسية نحو الأفضل (مصطفى ٢٠١٨ ، ١٥) ، ومن ناحية أخرى هناك ترابطاً بين المفهومين ، فاذا كان التغيير السياسي تتحدد بناءً على صفة التغيير نحو محاربة الفساد و إزالته و تحقيق الإصلاح ، وبالتالي ينطبق عليه تعريف الإصلاح السياسي نفسه ، وهو تغيير وتعديل في نظام الحكم سواءً جزئياً أو جزئياً ، بحيث يحقق المقاصد المشروعة المرجوة منه وضمن شروط و آليات المشروعة من التغيير .

رابعاً : الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي

التحول الديمقراطي يشير الى عملية الانتقال من نظم تسلطية نحو نظم ديمقراطية (كرش ٢٠٠٨ ، ٣٣) ، من خلال جملة من العمليات التي يمر بها النظام السياسي عبر مراحل مختلفة للانتقال ، والتي تبدأ بزوال النظام السلطوي وظهور ديمقراطية جديدة وترسيخها ، من حالة التسلطية الى الحالة الديمقراطية ، ويتمثل الإصلاح السياسي البيئية الملائمة لبدأ عملية التحول الديمقراطي (عمير ٢٠١٤ ، ٨٦) . لذلك يمكننا تحديد الارتباط الموجود بين المفهومين باعتبار الإصلاح السياسي مقدمة لعمليات التحول والذي غالباً ما ينطوي من مرحلة من مراحل على مبادرات إصلاحية ، والتي تبدأ منها مسار التحول من خلال إصلاحات السياسية جزئية تباشرها السلطة الحاكمة تحت ضغط القوى المعارضة أو القوى الخارجية ، مما يؤدي تلك الإصلاحات الى وصول قوى ديمقراطية الى الحكم لتباشر مرحلة أخرى من مراحل التحول (عربي ٢٠١٣ ، ٢٣٧) ، إلا أن هناك مساحة الاختلاف بين المفهومين ، باعتبار التحول الديمقراطي عملية لها مسار محدد المراحل والخطوات والنهايات ، تبدأ بتآكل ويزوال نظام السلطوي وتنتهي بقيام نظام الديمقراطي ، إلا أن الإصلاح عملية مستمرة لا تتحدد لمسار أو لهدف واحد ، وإنما هي عملية يرتبط وجودها بوجود النظام السياسي ، وتبقى مستمرة وقد يتضمن بهذا الصدد التحول الديمقراطي في مسارته ، وفي وقت الذي يفترض كل تحول ديمقراطي على إصلاح السياسي ،

إلا أن ليس بالضرورة كل إصلاح سياسي على التحول الديمقراطي(عبدالله وعلوان ٢٠١٨، ١٥١).

المبحث الثاني : شروط عملية الإصلاح السياسي ودوافعها

ان الإصلاح السياسي باعتباره تعديلاً وتصحيحاً للأوضاع القائمة ، وإيجاد الحلول لهذه الأوضاع وبما يتوافق مع المتغيرات القائمة ، وبالتالي يتطلب ذلك وجود بيئة مناسبة أو موضوعية باتجاه الإصلاح ، لان عملية الإصلاح لا تحدث في الفراغ ولا تتطلق من مجرد الرغبة في التغيير ، لذلك يجب الوقوف على الظروف والكيفية التي يتم فيها رسم مسار عملية الإصلاح السياسي ، والذي نحاول بحثها خلال المطالب الآتية .

المطلب الأول : شروط الإصلاح السياسي

ان القيام بمهمة الإصلاح السياسي في اي بلد من البلدان تحتاج توافر مجموعة من شروط و الظروف السابقة لعملية الإصلاح ، تمهيداً للتغيير نحو الأفضل من أهمها:

أولاً : ان عملية الإصلاح عادة ما يتم في ظروف الأزمات : تمثل الازمة خطراً أو تحدياً للنظام القائم ، وبالتالي لا بد من التصدي لها باتخاذ قرارات واجراء اصلاحات جذرية ، وقد تكون الازمة خارجية تهدد أمن واستقرار أو كيان الدول ، أو تكون الازمة ناجمة عن عوامل داخلية مثل تردي الاوضاع الاقتصادية أو عدم استقرار السياسي أو فقدان الشرعية نظام الحكم ، أو عوامل المجتمعية ، أي لا بد من وجود وضع شاذ بحيث يكون الإصلاح هو الاستجابة العقلانية لمواجهة الظروف الصعبة ، فقد تكون هذه الوضع غياب العدالة ، انتشار الفقر، أو عدم الاستقرار السياسي والامن، والتي يساعد في تحديد مواطن الخلل ويتم اختيار المشكلات التي يعاني منها المجتمع (سلامة ٢٠٠٧ ، ١٥٣)

ثانياً : تحديد رؤية فكرية واضحة لعملية الإصلاح : ان دعاة الإصلاح عادة ما يستندون الى عقيدة فكرية أو أيديولوجية تساعدهم في تبرير الافكار الإصلاحية والدفاع عنها واقناع الجماهير بضرورتها (سلامة ٢٠٠٧ ، ١٥٤)، لذا فالإصلاح يتطلب اطار فلسفي ومفاهيمي يرفد للسياسات ، و يوضح الرؤى والأهداف والتوجهات والّا فقد يبدو مجرد خطابات عشوائية (عبد الفتاح ٢٠٠٣، ٥٥٨)

ثالثاً : تطلب عملية الإصلاح خلق جبهة الإصلاح : أي ضرورة حصول المشروع الإصلاحى الى دعم وتأييد الأغلبية ، اذ لا يمكن تحقيق الإصلاح بدون دعم الفئات القوية والاشخاص الاقوياء من داخل وخارج الحكومة ، ولذا يتوجب اقامة تحالف لدعم الإصلاح والتغيير في كثير



من الديمقراطيات (روزا كرماني ٢٠٠٣، ٣٤٩)، فكلما اتسعت قاعدة التأييد والمشاركة في عملية الإصلاح كلما زادت شرعية الإصلاحات ، وبالتالي يكتب له النجاح والاستمرارية (عزيز ٢٠١٠، ٣٥-٣٦) .

رابعاً : التفهم والادراك للأوضاع السياسية مناسبة : أي أن تكون قوى الإصلاحية على علم و دراية بما يجري من مشاريع الإصلاح في المنطقة والعالم من قبل الدول الكبرى والدول الإقليمية الفاعلة ، الذين لديهم مصالح حيوية ، وأن تأخذ بنظر الاعتبار تلك القوى وتأثيراتها في الساحة الداخلية للبلد ، لأن كل القوى تسعى لتحقيق تأثيره السياسي ويجعل من المطلب الإصلاحي منفذاً لتعظيم النفوذ وتقوية الحضور في المنطقة وفقاً لمصالحهم ، لذلك أن العمل الإصلاحي تحتاج الى أوضاع سياسية مناسبة، وكذلك موازين القوى الداخلية والخارجية التي تتحرك ضمنها (عزيز ٢٠١٠، ٣٥)

خامساً : تحديد واضح لمجالات الإصلاح : أي أن تكون هناك رؤية بنائية واضحة المعالم و الحدود لمجالات العملية الإصلاحية ، فأى مجال وأي قضية تطالبونه بالإصلاح السياسي ، وهل الإصلاح في مجال الدستوري والتشريعي أم في المؤسسات السياسية أو قضايا مثل حقوق الإنسان أو التعددية السياسية او في مجالات فاسدة تحتاج الى الإصلاح ، حتى لا تتحول الامر الى مجرد ضرب في مكامن التخريب والفساد فقط بل يجب أن تتدرج الإصلاح تحت مفهوم التغيير لان أي عملية للإصلاح السياسي تعني الانتقال من وضع الى وضع مغاير كلياً ، والآن يتحول الامر الى مجرد عملية تهجين الجديدة (عزيز ٢٠١٠، ٣٦) .

سادساً : أن يكون الإصلاح له صفة استمرارية : أي أن تكون اجراءات عملية الإصلاحية رصينة وله صفة استمرارية ، بحيث لا مجال للتراجع عن أي اجراءات اصلاحية ، فالتغيرات المؤقتة التي يمكن التراجع عنها لا يمكن اعتبارها اصلاحاً بالمعنى الحقيقي للكلمة ، فمثلاً تحول نظام السلطوي الى نظام ديمقراطي هش قابل للانتكاس في أي لحظة لا يعتبر اصلاحاً حقيقياً (ياسين ٢٠١٠ ، ص ٧٢) ، اذ يمكن أن تلجأ بعض الانظمة السياسية الدكتاتورية الى بعض خطوات المؤقتة و تكتيكية نحو نهج الاسلوب الديمقراطي وافساح المجال أمام المؤسسات المطالبة بالحرية والسماح لهم في العمل في اطار الدولة ، ومن تلك المؤسسات (منظمات المجتمع المدني ، والاحزاب السياسية) بحجة اجراء عملية الإصلاحية (فرجاني ٢٠٠٠، ١٦) . ونستنتج من ذلك هناك شروط و اوضاع وظروف محيطة في البيئة التي تنطلق منه عملية الإصلاح والتي تحدد مسار العملية وتحدياتها عن طريق الإصلاح السياسي ، وهذه شروط و الاوضاع لا تنفي وجود شروط أخرى تساعد في تحقيق عملية الإصلاح السياسي .

المطلب الثاني : دوافع الإصلاح السياسي

تعد المبادرة للقيام بإصلاحات سياسية مهما كانت درجة أهميتها عن حاجة النظام السياسي للتكيف مع المتغيرات وضغوطات البيئة الداخلية والخارجية ، أو رغبة في تطوير أداء منظومة الحكم ، أو تطلع لدعم شرعية النظام وزيادة قدرته على الاستمرار ، وعلى تعدد العوامل التي تدفع النظام نحو القيام بإصلاحات سياسية يمكن تقسيمها على عوامل الداخلية والخارجية .

أولاً : العوامل الداخلية : تعدد العوامل الداخلية التي تكون دافعاً قوياً نحو أحداث إصلاحات سياسية ، والتي يمكن حصرها في : (بوليفة ٢٠١٧ ، ٢٧)

١- **تعطيل المشاركة الشعبية :** عند عجز المؤسسات السياسية عن تحويل المطالب الى قرارات وسياسات ، فان المؤسسات تصبح مؤسسات وهمية غير فعالة ، مما يدفع الى عدم المشاركة أو مساهمة فيها ، حيث أنها فقدت مبررات وجودها وهذا ما يدفع بالحركات الاجتماعية لتنظيم نفسها من خلال منظمات مجتمعية وتطالب بحقوقها وأحداث إصلاحات سياسية .

٢- **الانقسامات داخل النخب الحاكمة :** تؤدي الخلافات داخل المجموعة الحاكمة حول تقاسم المغانم السياسية والعوائد المالية ، الى صراعات تخرج الى العلن ، ومن ثم يصبح الإصلاح أحد مظاهر عملية إعادة ترتيب التوازنات داخل النظام أو أحد نتائج التوافقات الجديدة داخل هذا النظام .

٣- **ضعف المؤسسات التمثيلية :** في الحالة التي تعجز فيها الهيئات التمثيلية وعلى رأسها البرلمان في قيام بالوظائف المنوطة به ، والممثلة اساساً في بلورة مصالح الافراد والجماعات ، أو في الحالة التي تكون فيها وظيفة البرلمان التمثيلي هي تمرير القرارات والمشاريع التي تخدم جهة على حساب المصلحة العامة ، تكون الحاجة الى أحداث إصلاحات أكثر من ضرورة .

٤- **تنامي قوة المعارضة السياسية المطالبة بالتغيير :** قد تشعر النخبة الحاكمة بأهمية المبادرة الى الإصلاح ، أي قبل ان تضطر مكرهة الى ذلك ، مع ما يحمله هذا الخيار الاخير من المخاطر ، ويرغم تكلفته التي تكون عالية لكنها تبقى أفضل من سيناريوهات الانهيار ، لذا يمكننا القول بصورة عامة تعتبر زيادة قوة وتنظيم الجماعات في المجتمع ما عاملاً ودافعاً نحو الإصلاح .

٥- **الازمات الاقتصادية :** بالنظر الى أنها تهز واحداً من أهم أعمدة المشروعات ، أي مفهوم دولة الرفاه بالنسبة للطبقة العليا ، فان العامل الاساس للانفصال هو عجز استثمار القوة المالية في صناعة القوة السياسية لانعدام الاطارات المساعدة ، ومع ذلك الاتجاه تشير الباحثة ثناء فؤاد



عبدالله الى أن العوامل المؤدية للإصلاح السياسي متعددة وتتراوح ما بين : (عبدالله ٢٠٠٦ ، ١٠) - ادراك القيادة السياسية لأهمية مباشرة مسار الإصلاح السياسي . - تآكل النظام السلطوي - توافق بين النخب السياسية المختلفة على اجراء خطوات اصلاحية .

ثانياً : العوامل الخارجية : وتشمل مجمل التطورات الدولية ذات التأثيرات القائمة على التطور السياسي للدول ، ومنها ما يتعلق بالقضية الديمقراطية ومسائل حقوق الانسان موقفاً متقدماً في الأجندة الدولية بعد انهيار المنظومة الشيوعية ، فضلاً عن تحول الإصلاح السياسي و الاقتصادي كأحد الشروط الأساسية التي تفرضها مؤسسات التمويل والمنظمات الدولية ، فضلاً عن تأثيرات الثورة التكنولوجية ، وعجز الدولة عن منع التدفق الاعلامي والمعلوماتي العابر لحدودها (بوليفة ٢٠١٧ ، ٢٨)

وعموماً يمكن القول أنه ومنذ هجمات الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ تصاعدت حدة الضغوطات الامريكية المطالبة بالإصلاح السياسي ، فقد تصورت الولايات المتحدة أن غياب الديمقراطية أسهم في ايجاد بيئة ملائمة لتنامي العنف والارهاب ، ومن هنا بدأت تطالب دول المنطقة العربية عموماً باتخاذ خطوات جادة عن طريق تحقيق الإصلاح والديمقراطية ، وقد وضع الاتحاد الاوروبي أيضاً مطالب وشروطاً اصلاحية وقرارات للإصلاح السياسي ، بالنسبة للدول التي تطالب الانضمام اليها .

المبحث الثالث : أنواع الإصلاح السياسي ومعوقاته

هناك أنواع وأشكال مختلفة للإصلاح السياسي، ولكل نوع من هذه الانواع معوقاته التي تحول دون تحقيقه، ويمكن دراسة ذلك من خلال مطلبين اساسيين وهما:

المطلب الاول: انواع الإصلاح السياسي

ان عملية الإصلاح السياسي لا يمكن ان تتم بشكل واحد او بصورة واحدة، وانما هناك انواع عدة للإصلاح السياسي ،يمكن الوقوف عند ابرز هذه الانواع وكما يأتي:

أولاً: الإصلاح السياسي من حيث المضمون

١- الإصلاح السياسي الشكلي : ويشمل تلك الاصلاحات السياسية التي تتبناها الانظمة الغير ديمقراطية بقصد احتواء الدعوات الاصلاحية أو المبادرات الاصلاحية وإفراغها عن مضمونها ، مثل إحداث التغييرات شكلية أو رمزية أو تجميلية أو قيام بأجراء انتخابات صورية أو تشكيل مجالس الشعبية أو اجراء الحوار مع المعارضة أو رفع الشعارات الشفافية والمساءلة أو التنمية

السياسية وغيرها ، والتي تهدف جميعها الحفاظ على الوضع القائم ، وبالتالي تعد هذه اصلاحات بلا جدوى و المضمون ، وتندرج ضمن ما نسميه بالإصلاحات الشكلية (سلامة ٢٠٠٧، ١٤٩) ٢- الإصلاح السياسي الجوهري : ويشمل تلك الاصلاحات السياسية الشاملة التي نراها داخل الانظمة السياسية ، باعتبارها مخرجاً أساسياً من أزمت النظام المختلفة ، بحيث يبدأ الإصلاح السياسي من العمق بشكل جذري وسلمي ولا يكتفي بالظواهر والشكل ، بل تؤدي الى تحقيق فاعلية المؤسسات السياسية وتطويرها وتضمن المشاركة السياسية . (مصطفى ٢٠١٨، ١٧)

ثانياً : الإصلاح السياسي من حيث المبادرة

١- الإصلاح السياسي بمبادرة داخلية : ويعني تلك الاصلاحات السياسية التي تأتي بمبادرة النخبة السياسية والمؤسسات الرسمية داخل الدولة ، اذ تأتي المبادرة بعد فهم وادراك النخبة السياسية لواقع الحالي للنظام أو المجتمع ، الامر الذي تبلور وتولد ارادة سياسية رصينة بضرورة اجراء الاصلاح السياسي ، في سبيل بناء وتطوير أنظمة ديمقراطية وتوسيع مجال الحقوق والحريات ، أو تأتي لتعزيز مشروع الاصلاح من خلال المطالبات الشعبية قبل المؤسسات غير الرسمية والنخب المثقفة من خلال اعتصامات واحتجاجات ومسيرات شعبية (مصطفى ٢٠١٨، ١٧-١٨) .

٢- الإصلاح السياسي بمبادرة خارجية : وهي تلك الاصلاحات السياسية التي تأتي بمبادرة من الخارج من خلال اتفاقات الدولية ، بحيث تقوم الدولة بخطوات الاصلاح والتغيير من خلال عقدها لاتفاقات دولية أو من منظمات دولية ، مثل قيام بعض الدول بعقد الاتفاقات دولية مع دول أخرى أو مؤسسات مالية دولية ، تتعهد بموجبها باتخاذ خطوات لازمة وفعالة لإصلاح نظامها السياسي والاقتصادي والمالي ، لقاء أن تقدم تلك الدول أو المؤسسات بتقديم قروض و منح أو مساعدات مالية أو عينية (مصطفى ٢٠١٨، ١٥)، أو تأتي من خلال تدخل المباشر من قبل قوة خارجية التي تفرض التغيير مثلاً حالة التغيير في العراق في ٢٠٠٣ ، والتي في كثير من الاحيان ينتج عنه نتائج سلبية غير مرجوه .

ثالثاً : الإصلاح السياسي من حيث الوسائل

١- الإصلاح السياسي القسري : يحدث ذلك النمط من الاصلاح عندما يتم اللجوء الى السلوك العنيف عن طريق قوة عسكرية بشكل قسري وباستخدام السلاح ، مثلاً قيام ثورة داخلية يستخدم العنف لا سقاط النظام القائم ، ومن ثم البدء بأجراء اصلاحات سياسية و



اقتصادية داخل المجتمع ، باعتبار أن هذا الأسلوب هي الوسيلة المتاحة لقيام التغيير والإصلاح .

٢- الإصلاح السياسي السلمي : ويشمل تلك الإصلاحات السياسية التي تأتي عن طريق تطور تدريجي تراكمي وبشكل سلمي ، من خلال اجراء تعديلات متواصلة للواقع السياسي والاقتصادي داخل النظام السياسي من قبل قوى وأطراف سياسية داخلية ، مثل حالة دول غرب أوروبا وشمال أمريكا ، والتي جاء من خلال تطور السوق الرأسمالية و توسيع الحقوق والحريات وصولاً الى النظم الديمقراطية القائمة (مصطفى ٢٠١٨ ، ١٥ ; سعيد ٢٠٠٧ ، ١٦).

المطلب الثاني : معوقات الإصلاح السياسي

تواجه عملية الإصلاح السياسي تحديات جسيمة ومعوقات كثيرة ومتعددة ، وتختلف من مجتمع لآخر ، اذ يمكننا تلخيص أهم المعوقات التي يمكن أن تحد من اندفاع حركة الإصلاح ، وخاصة في المجتمعات التي تعاني من أزمات متعددة تعيق عملية الإصلاح فيها ، اذ تتجسد أهم هذه المعوقات بما يلي :

أولاً : **العوامل السياسية** : تعدد العوامل السياسية التي تعد من المعوقات الداخلية التي تشكل عقبة في طريق الإصلاح وبرزها :

١- -- **ضعف الاطار القانوني والدستوري** : ان ما يقرر اصلاح الحكم والمجتمع هو ما يحتويه الدستور من مبادئ وقواعد وأحكام ، وما يقيمه من مؤسسات ، بحيث يقيم كل ذلك البناء الديمقراطي الصحيح دولاً ومجتمعاً ، الا أن عدم ملائمة الاطار الدستوري والقانوني لمقتضيات تفعيل عملية الإصلاح السياسي يؤدي بدوره الى غياب أرضية مناسبة وصلبة لخوض في اطارها عمليات الإصلاح السياسي بشكل سليم.(الجميل ٢٠١١ ، ٢٩٥)

٢- -- **أزمة الشرعية** : ان أزمة أنماط الشرعية التي تقوم عليها الأنظمة السياسية والتي تجعل عملية الإصلاح السياسي فيها عسيرة ، لان شرعية هذه الانظمة لم تتحصل بالأساليب الديمقراطية ، فاغلب مصادر شرعيتها أما شرعية عصبية أو دينية أو عسكرية ، وعلى ذلك فان آلية الإصلاح والتغيير لن تكون سوى آلية صناعة الشرعية الديمقراطية الدستورية للسلطات و أنظمتها السياسية الحاكمة ، وهناك ترابط بين الشرعية وعملية الإصلاح السياسي الديمقراطي ، اذ لا مجال لإمكانية الإصلاح سياسي ديمقراطي حقيقي دون أن تتمتع الانظمة وسلطاتها القائمة بقدر ما من الشرعية.(محسن ٢٠١٠ ، ٨٩-٩٠)



٣-- عدم توفر الإرادة السياسية لدى السلطة و الحكومة : ان اي اصلاح سياسي يحتاج الى ارادة سياسية لديها الرغبة الصادقة والقدرة الاكيدة على العمل الجاد ، واحداث تغييرات سياسية هامة بغض النظر عن النتائج التي يمكن أن تترتب على هذه التغييرات مثل تغير في السلطة أو استبعاد المسؤولين السابقين ، او محاسبتهم (مشاقبة ٢٠٠٥ ، ٢) ، لان الاصلاح السياسي يصطدم بمصالح السياسية والاقتصادية عامة ، لا سيما فيما يتعلق بالرواتب والمخصصات والخدمات والامتيازات التي يتمتع بها أصحاب السلطة وكذلك مصالح ومكاسب ونفوذ الاسر الحاكمة(العجمي ٢٠١٠ ، ١٣٠) ، اذ أن النخب التي تجذرت في السلطة واحتكرت السلطة عقدين أو ثلاثة وأنتجت متواليات عديدة من الزبائنية المرتبطين مع الانظمة والتي احتكرت كل الانظمة الاقتصادية ، ليس لديها رغبة في اجراء الاصلاحات فقط بل تعمل بكل الوسائل الممكنة على عرقلة الاصلاحات (محسن ٢٠١٠ ، ٧٧) ، أو أن تقوم باحتواء الدعوات والمبادرات الاصلاحية وافراغها من مضمونها ، حيث تتبنى سياسات تحافظ على الوضع القائم وفي نفس الوقت تقدم الوعود للجماهير بالتغيير والاصلاح ، وبالتالي لا يكون هناك أية نتائج مرجوة من هكذا اصلاح. (مشاقبة ٢٠٠٥ ، ٢)

٤-- غياب أو ضعف المعارضة السياسية : ان غياب أو ضعف المعارضة السياسية المنظمة والفاعلة ، وانقسامها أو افئقارها لمشاريع سياسية ، يجعل عمليات الاصلاح السياسي والتغير المجتمعي تسير ببطء شديد وحسب ارادة السلطة السياسية والظروف المحيطة بها ، لان غياب المعارضة الحزبية المنظمة والقيادات ذات تأثير يقلل الضغط باتجاه الاصلاح السياسي والتغير في المجتمع (العجمي ٢٠١٠ ، ٧٤) ، مما يساعد الانظمة التسلطية على استمرار في الوضع الراهن و المماثلة في التغيير والاصلاح .

٥-- غياب المؤسسات الدستورية أو ضعفها : من العوامل التي تعرقل حركة الاصلاح غياب المؤسسات الدستورية أو ضعفها وفقدانها سلطات التشريع والمراقبة أو تنفيذ حكم القانون أو اتخاذ القرار (مشاقبة ٢٠٠٥ ، ٢) ، مما يحد من سير خطوات الاصلاح ويعرقل مسيرها ، مثل المؤسسات البرلمانية والقضائية وغيرها .

٦- غياب فاعلية مؤسسات المجتمع المدني : من المعوقات التي تقف عائق امام عملية الاصلاح السياسي هو عدم وجود مؤسسات مجتمع مدني ضاغطة على المؤسسة الحاكمة أو مؤسسات ما قبل مدنية كالولاءات القبلية والعشائرية والمذهبية ، ففي ظل هيمنة العقلية الربعية بمفاهيمها الاستبدادية وتداخلها مع قيم القبلية لم تتمكن المجتمعات من تأسيس احزاب سياسية أو نقابات أو اتحادات أو حتى جمعيات أهلية ونسائية والتي تلعب دوراً في تأطير وتنظيم قوى



المجتمع الفاعلة (داود ٢٠٠٩، ١٧٠)، مما يؤدي الى تدني نسبة المشاركة لدى الجماهير ، مما يعني غياب حراك الاجتماعي الامر الذي يجعل مسألة الإصلاح مرهوناً بإرادة ومزاج الحاكم .

٧- الصراع وعدم الاستقرار : مما لا شك فيه أن عملية الإصلاح السياسي يحتاج الى أرضية من التفاهم ودعم الكثير من الاطراف ، ووجود بيئة مهيئة من الاستقرار السياسي ، فان عدم الاستقرار السياسي الذي ينشأ من الصراع على السلطة ، والتطرف والارهاب ، وحرب أهلية ، تجعل المناخ الاقليمي والداخلي غير مناسبة لأجراء اصلاحات .

ثانياً : العوامل الثقافية والاجتماعية

ان عملية الإصلاح السياسي الديمقراطي ضرورة اجتماعية - ثقافية مثلما هي خطط من المؤسسات السياسية والدستورية ، ومن الضروري أن يكون هناك توافق ما بين الصيرورة و المؤسسات لتأسيس نظام سياسي ديمقراطي ، اذ أن غياب ثقافة سياسية مشاركة الديمقراطية أو ضعفها يفسح المجال واسعاً لسيادة ثقافات فرعية ، عصبوية ، رعوية ، إقليمية مناطقية ، أبوية مغلقة ، والتي بمثابة حواجز المانعة لإنجاح نموذج الإصلاح السياسي .

ولكي تتجسد عملية الإصلاح السياسي الديمقراطي يجب أن يكون هناك استعداد عقلي ومناخ ثقافي واجتماعي مناسب ، مما يعني ضرورة ايجاد مكان للفكر التنموي الاصلاح الديمقراطي في ثقافة المجتمع ككل ، وليس فقط ثقافة النخبة السياسية ، فاذا لم تكن الجماهير مشبعة بالفكر الاصلاح الديمقراطي ومستعدة لدفع استحقاقات التحول والتغير فلن يكتب لعملية الإصلاح السياسي الديمقراطي النجاح المنشود (محسن ٢٠١٠، ٨٧) . من جهة أخرى فان المجتمعات القبلية أو الطائفية ترفض التغير ولديها عقلية معادية للديمقراطية ، لذا تكون عملية الإصلاح فيها شاقة ومعقدة ، ففي معظم الدول العربية فان الولاء للقبيلة وهي بنية تقليدية ، يفوق الولاء للدولة أو الحزب أو النقابة أو أي بنية أخرى أو مؤسسة حديثة ، والسلطة في هذه الدول التسلطية تشجع الممارسات القبلية والطائفية والعشائرية ، وبالتالي تنجح في منع نشوء مؤسسات وطنية يمكن أن تؤدي دوراً في أي عملية اصلاح سياسي (سلامة ٢٠٠٧، ١٥٩)، لذلك يعد العامل الثقافي والاجتماعي من العوامل التي تدفع بعملية الإصلاح والمطالبة بها الى الامام أو العكس ، بمعنى انتكاستها أو تراجعها ، حيث تأثر تركيبة المجتمع ومؤسساته وقيمه وأنماط سلوكه سلباً واجاباً على أي مبادرة للإصلاح السياسي .

ثالثاً : العوامل الاقتصادية

ان توفير مستوى عال من التنمية الاقتصادية شرطاً ضرورياً من شروط انجاح عملية الإصلاح السياسي وإحداث الانفتاح الاقتصادي والسياسي (عبد الانيس ٢٠٠٧، ١١٩) ، اذ أن



الدول التي تعاني من الاختلالات الاقتصادية ومن ضعف في الموارد والامكانيات وقلة الموارد وزيادة حجم المديونية ، وما يستتبعها من اختلالات اجتماعية من الامية والفقر والبطالة والزيادة السكانية المرتفعة ، تحول دون الاهتمام بالإصلاح السياسي ، حيث ينصب اهتمام الغالبية الساحقة من أبناء المجتمع نحو توفير الحاجات الأساسية من مأكل ومسكن ، الامر الذي تؤدي بالنتيجة الى انحسار التجربة الديمقراطية والمشاركة السياسية ، وبالتالي عرقلة عملية الإصلاح السياسي. (مشاقبة ٢٠٠٥ ، ٥) ، وفي شأن متصل بتلك عوامل أيضاً أن الفساد بجميع أنواعه سواء أكان سياسي أو اداري أو مالي تمثل العائق الحقيقي أمام نجاح أي عملية للإصلاح السياسي .

رابعاً : العوامل الخارجية

من الواضح حضور الابعاد الدولية في عملية الإصلاح السياسي في كثير من مناطق العالم، وتتقاطع هذه الابعاد مع كل القضايا والازمات الدولية ، والتي توضح رؤية الدول أو المجتمع الدولي أو الدول الإقليمية الفاعلة ، وكذلك منظمات الدولية لمسألة الإصلاح بين التطورات والضغوطات من أجل الإصلاح عن طريق الدول العظمى أمريكا أو مجموع دول الاتحاد الاوروبي والدول المؤثرة كبريطانيا وفرنسا وغيرها ، وهناك نماذج وحتى مشاريع دولية بذلك الاتجاه ، مثلاً مشروع شرق الأوسط الكبير الذي طرحه الولايات المتحدة الامريكية (محسن ٢٠١٠ ، ٩٧) .

الاستنتاجات : من خلال هذه الدراسة النظرية لمضمون الإصلاح السياسي فقد توصلنا الى

مجموعة من الاستنتاجات وكما يأتي:

١- يتضح ان هناك مجموعة من التعريفات لمفهوم الإصلاح السياسي تتميز بتباينها من مختص الى اخر ،ويمكن ان يكون هناك فهم جامع لهذه التعريفات يتمحور حول وجود مجموعة من العمليات الإصلاحية لها أبعاد عديدة تشمل المنظومة القيمية للمجتمع من حيث العلاقات والسلوكيات الاجتماعية ، وبنية مؤسسات الحكم باتجاه اصلاحها و تطويرها من حيث الشفافية والكفاءة والفاعلية وحتى ترسيخ الحكم الصالح ، وهي عملية تبدأ من داخل وتتعامل مع الظروف البيئة الخارجية ، وتتسم بالتدرج والشمول والواقعية و الاستمرارية والمشاركة ، وتستند على حكم القانون وقواعد الدستورية المتفق عليه ، ويتطلب كل ذلك وجود رؤية استراتيجية يتطابق مع الواقع ، مع سير باتجاه تجديد الحياة السياسية .



- ٢- ان مفهوم الإصلاح السياسي لا يزال يثير الكثير من الجدل بسبب تداخل معانيه مع مفردات ومعان أخرى مثل:، التنمية السياسية والتغير السياسي والتحديث السياسي أو تحول الديمقراطي وغيرها من المفاهيم الأخرى ، الامر الذي يستوجب بيان اوجه الشبه والاختلاف بين هذه المعطيات وتحديد مسار كل منهما.
- ٣- أن الإصلاح السياسي مفهوم يتسم بالشمولية ، بحيث تشمل المنظومة القيمية للمجتمع من حيث العلاقات والسلوكيات الاجتماعية ، اضافة الى بنية المؤسسات السياسية ، فضلاً عن ذلك لها صفة حركية تطلب المشاركة والفاعلية ،مع أنها عملية مستمرة تتجسد من خلال أطر القانونية والدستورية .
- ٤- ان الإصلاح السياسي يحتاج الى وجود بيئة ملائمة وظروف موضوعية ، لكي يركز عليه عملية الإصلاح مثل تعزيز ثقة المواطنين بجدوى عمليات الإصلاح ومن ثم خلق جبهة مساندة قوية من اجل تحقيق الإصلاح الحقيقي .
- ٥- ان العوامل الاساسية المؤثرة والمرتبطة بالإصلاح السياسي يجب ان تسير جنباً الى جنب مع عمليات الإصلاح مثل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع العوامل السياسية ، يجب أن تكون هناك توافق متوازن لتلك العوامل مع عمليات الإصلاح السياسي ، لان هذه العوامل لها تأثيرات المتبادلة في اعاقه الإصلاح أو تحقيق الإصلاح السياسي .
- ٦- ان عملية الإصلاح السياسي تواجهه عدد من المعوقات تحول دون تحقيق أهدافها ، وعلى رأسها ما يتعلق بالعوامل الداخلية السياسية ، مروراً بضعف المؤسسات الدستورية والقانونية ، وكذلك المعوقات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية ، ومن ثم سياسات الخارجية ، مما يجعل جهود الإصلاح تذهب هباءً ولا يتحقق مبتغاها أو تراوح في مكانه ، او تكتفي ببعض اصلاحات جزئية لا فائدة منها .
- ٧- وأخيراً أن الهدف والغاية النهائية للإصلاح السياسي هو الوصول الى ترسيخ نظام الحكم الصالح أو الحكم الرشيد ، اذ أن بلوغ هذه الغاية المنشودة تسبقها عمليات الإصلاح شاملة و الحقيقية .

المصادر باللغة العربية

١. القرآن الكريم .
٢. أبو عامود ،محمد سعيد . ٢٠٠٥. التنمية السياسية في الوطن العربي بين النظرية والتطبيق الاسكندرية : مطبعة الشاهي لطباعة ونشر .



٣. أحمد، مصطفى عثمان . ٢٠١٧ . " اشكالية ممارسة السلطة في المراحل الانتقالية (دراسة مقارنة بين العراق جنوب أفريقيا)" .رسالة ماجستير . ، جامعة السليمانية / كلية القانون والسياسة .
٤. أيوب ، رشيد بن .١٩٩٩. دليل الجزائر السياسي . الجزائر: المؤسسة للفنون المطبعية .
٥. الجزيرة نت .٢٠٠٥. "وثيقة الإسكندرية للإصلاح في العالم العربي " . وثيقة الاسكندرية : مؤتمر قضايا الإصلاح العربي.. الرؤية والتنفيذ ، ١٦ مايو ٢٠٠٥ .
<https://www.aljazeera.net/2005/05/16>
٦. بابوق ، لبنى سمير . ٢٠٠٩ . " وضع المرأة في المبادرات الدولية للإصلاح في الشرق الاوسط" . أطروحة دكتوراه .، جامعة القاهرة / كلية العلوم السياسية .
٧. لقريز، عبدالله . ١٩٩٨. أسئلة الفكر العربي المعاصر . دار البيضاء : مطبعة الايوبية
٨. بوليفة ، فاطمة . ٢٠١٧ . " أثر الاصلاحات السياسية على المشاركة السياسية في الجزائر " . رسالة ماجستير .، جامعة قاصدي مباح ورقلة / كلية العلوم السياسية .
٩. الجابري .محمد عابد . ٢٠٠٥. في نقد الحاجة الى الاصلاح . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.
١٠. الجميلي، همسة قحطان خلف . ٢٠١١. الاصلاح السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي : بين المحفزات والمعوقات .عمان : دار الجنان للنشر والتوزيع.
١١. حازم ، صباح حميد . ٢٠١٢ . الاصلاحات الدستورية في الدول العربية (١٩٩١ - ٢٠٠٧) . عمان : دار الحامد وللنشر وتوزيع .
١٢. حزام ، زهور . ٢٠١٨ . " التحديات السياسية والاقتصادية للإصلاح في المملكة العربية السعودية" . رسالة ماجستير .، جامعة العربي بن مهدي / كلية العلوم السياسية .
١٣. الحسني ، اسماعيل . ٢٠٠٧ . مفهوم الاصلاح في القرآن الكريم . الولايات المتحدة الامريكية :المعهد العالمي للفكر الاسلامي .
١٤. حميد ، خميس دهام . ٢٠١٣ . " التحديث والاصلاح السياسي في الوطن العربي " . مجلة مداد الآداب ، عدد ٤ .
١٥. حياصات ، أيهم هاني . ٢٠١٢ . " دور الحزب العمل الاسلامي في عملية الاصلاح السياسي في الاردن " . رسالة ماجستير .، جامعة الشرق الاوسط / كلية الآداب والعلوم .
١٦. خضر، صدام ابراهيم . ٢٠١٩. "الحوكمة والاصلاح السياسي في العراق " . الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية ، ٢٢ نوفمبر ٢٠٢٠ . - <https://www.politics-dz.com>



١٧. الخوارزمي ،ابي قاسم بن عمر الزمخشري ٥٣٨هـ . الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التأويل . بيروت : دار الاحياء التراث العربي .
١٨. داود ، علوي معتصم بالله . ٢٠٠٩ . " الاصلاح السياسي في دول الخليج العربي (١٩٧٠ - ٢٠٠٩) " . رسالة ماجستير .، جامعة الشرق الاوسط للدراسات .
١٩. سلامة ،محمد تركي بنى . ٢٠٠٧ . " الاصلاح السياسي دراسة نظرية " . مجلة المنارة ، العدد ٥ (١٣) .
٢٠. السيد ، مصطفى كمال . ٢٠٠٦ . الاصلاح السياسي في الوطن العربي . القاهرة : مركز دراسات والبحوث الدول النامية .
٢١. طهاوي ، محمد . ١٩٩٩ . مفهوم الاصلاح بين جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده . الجزائر : دار الامة
٢٢. عبد الانيس ، سهيلة . ٢٠٠٧ . " في معوقات التحول الديمقراطي في العراق : دراسة في معوقات الداخلية " . المجلة السياسة الدولية ، العدد ٧ .
٢٣. عبد الفتاح ، نبيل . ٢٠٠٣ . سياسات الاديان و الصراعات و ضرورات الاصلاح . القاهرة : مكتبة الاسرة دار مرشد للنشر .
٢٤. عبدالله ، ثناء فؤاد . ٢٠٠٦ . " الاصلاح السياسي...خبرات عربية " . مجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد ١٢ .
٢٥. عبدالله ، احمد ، و على محمد علوان . ٢٠١٨ . الاصلاح السياسي في العراق (قراءة في أهم التحديات الداخلية) . بغداد: كلية العلوم السياسية جامعة النهدين .
٢٦. العجمي ، محمد مبارك حسني . ٢٠١٠ . " الاصلاح السياسي في الكويت و أثره في التغيير (١٩٩١ - ٢٠١٠) " . رسالة ماجستير .، جامعة شرق الاوسط / العلوم السياسية .
٢٧. العجمي، محمد مبارك حسني . ٢٠١٠ . " الاصلاح السياسي في الكويت و أثره في التغيير " . رسالة ماجستير .، جامعة شرق الاوسط .
٢٨. عربي ،مسلم بابا . ٢٠١٣ . " محاولة في تأصيل مفهوم الاصلاح السياسي " . مجلة دفاتر السياسة والقانون ، العدد ٩ .
٢٩. عزيز ، ابراهيم محمد . ٢٠١٠ . اشكالية الاصلاح السياسي في الشرق الاوسط . السليمانية : مطبعة رون .
٣٠. على ، رعد عبد الجليل . ٢٠٠٢ . التنمية السياسية مدخل للتغيير . ليبيا : جامعة المفتوحة .



٣١. عمير، سعاد . ٢٠١٤ . " محددات الإصلاح السياسي " . المجلة الجزائرية لدراسات سياسية
والاستراتيجية ، العدد ٢ .
٣٢. فرجاني ، نادر . ٢٠٠٠ . " الحكم الصالح ، رفعة العرب في صلاح الحكم في بلدان العربية " . مجلة
المستقبل العربي ، عدد ٢٥٦ .
٣٣. فلاويرز ، سارا . ٢٠٠٧ . جاكسازي وه ركيبراني جنور فه تحي . سلیماني : جابخانه ي شفان .
٣٤. كرمان ، سوزان روزا . ٢٠٠٣ . الفساد والحكم . ترجمة فؤاد سروجي . عمان : الاهلية للنشر والتوزيع .
٣٥. كرش ، نبيل . ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨ . " دوافع و معوقات التحول الديمقراطي في العراق " . أطروحة
دكتوراه .، جامعة الحاج لخضر/ كلية الحقوق والعلوم السياسية .
٣٦. كمال ،فتاح . ٢٠١٢ . " دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية المحلية " . رسالة ماجستير .،
جامعة وهران .
٣٧. الكيلاني، عبد الوهاب . ١٩٧٩ . الموسوعة السياسية ، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر
ج ١ ط ١ .
٣٨. م. كنز ، جويس و جون وستون . ٢٠٠٥ . قاموس اكسفورد والمحيط . ترجمة عمر الايوي . لبنان :
أكاديمية إنترناشونال ،
٣٩. المجالي ، رضوان محمود . ٢٠٠٨ . " الإصلاح السياسي في المنطقة العربية " . مجلة شؤون العربية ،
عدد ١٣٥ .
٤٠. المجمع ، محمد شطب عيدان . ٢٠٠٩ . " النخبة السياسية و أثرها في التنمية السياسية " . مجلة
جامعة التكريت ، عدد ٤ .
٤١. محسن ، زيد عدنان . ٢٠١٠ . " الإصلاح السياسي في العالم العربي : دوافع والمعوقات " . المجلة
السياسية و الدولية ، عدد ١٦ .
٤٢. محمود ،خالد سليمان فايز . ٢٠٠٤ . "أثر حركة المقاومة الإسلامية حماس على التنمية السياسية في
فلسطين الضفة الغربية" . رسالة ماجستير .، جامعة النجاح الوطنية .
٤٣. المشاقبة ، أمين عواد ، و المعتصم بالله داود علي . ٢٠١٢ . الإصلاح السياسي والحكم الرشيد . عمان
: دار الحامد للنشر وتوزيع .
٤٤. مصطفى ، رزين عثمان . ٢٠١٦ . "الإصلاح السياسي في العراق بعد ٢٠٠٣ " . رسالة ماجستير .،
جامعة جرمو/ كلية العلوم الادارية والسياسية .



٤٥. مصطفى، ابراهيم ، وآخرون . ١٩٧٢ . المعجم الوسيط . استانبول : المكتبة الاسلامية لطباعة والنشر والتوزيع . ط ٢ ج ١ .
٤٦. معجم المعاني . ٢٠٢١ . "معجم عربي عربي" . 2 أكتوبر ، 2021 .
<http://www.almaany.com/ar/dict/art-ar/D&D>
٤٧. هانتينغتون ، صموئيل . ١٩٩٩ . الموجة الثالثة للتحوّل الديمقراطي في أواخر قرن العشرين . ترجمة عبدالوهاب علوي . الكويت : دار الصباح .
٤٨. هانتينغتون ، صموئيل . ٢٠٠٣ . النظام السياسي لمجتمعات المتغيرة . ترجمة سميرة فلودار . بيروت : دار السافي .
٤٩. الوترى ، أحمد ابراهيم . ٢٠١٠ . مشاريع الإصلاح السياسي في الشرق الاوسط . دمشق : دار السلام .
٥٠. ياسين ، محمد عبدالله . ٢٠١٠ . " السياسة الامريكية تجاه الإصلاح السياسي في الشرق الاوسط " . مجلة المستقبل العربي ، عدد ٢٦ .
٥١. مشاقبة ، أمين . ٢٠٠٥ . " معوقات الإصلاح السياسي في الوطن العربي " . ورقة مقدمة الى ورشة عمل الإصلاح السياسي ، رؤية مستقبلية ، مركز الرأي للدراسات . ٢٩ ايلول ، ٢٠٠٥ .
<https://alrai.com/article/121487>
٥٢. غليون ، برهان . ٢٠٠٦ . " عندما يتحوّل الإصلاح السياسي الى معضلة " . موقع الحوار المتمدن ، العدد ١٥٠١٠ (حزيران) .
<https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=66421>

المصادر باللغة الانكليزية

1. First: The Holy Quran
2. Abu Amoud, Muhammad Saeed. 2005. *altanmiat alsiyasiat fi alwatan alearabii bayn alnazariat waltatbiq [Political development in the Arab world between theory and practice]*. Alexandria: Al-Shinahi Press for printing and publishing.
3. Ahmed, Mustafa Othman. 2017. *ashkaliaat mumarasat alsultat fi almarahil alaintiqalia (dirasat muqaranat bayn aleiraq janub 'afraqia) [The problem of the exercise of power in the transitional stages (a comparative study between Iraq and South Africa)]*. Master Thesis . *University of Sulaymaniyah / College of Law and Politics*.
4. Ayoub, Rashid bin. 1999. *dalil aljazayir alsiyasii [Algeria political guide]*. Algeria: Foundation for Printing Arts.

5. Al-Jazeera Net. 2005. " wathiqat al'iiskandariat lil'iislah fi alealam alearabii [The Alexandria Document for Reform in the Arab World]". Alexandria Document: Conference on Arab Reform Issues.. Vision and Implementation, May 16, 2005.
<https://www.aljazeera.net/2005/05/16>
6. Babouk, Lubna Samir. 2009. "wade almar'at fi almubadarat alduwliat lilasilah fi alsharq alawist [The Status of Women in International Initiatives for Reform in the Middle East] ". Ph.D. thesis, Cairo University / Faculty of Political Science.
7. Belkeziz, Abdullah. 1998. *asyilat alfikr alearabii almueasir [Questions of Contemporary Arab Thought]*. Dar Al-Bayda: Al-Ayyubi Press.
8. Boulifa, Fatima. 2017. " 'athar alasilahat alsiyasiat ealaa almusharakat alsiyasiat fi aljazayir [The impact of political reforms on political participation in Algeria]". Master Thesis, University of Kasdi Merbah Ouargla / Faculty of Political Sciences.
9. Al-Jabri. Muhammad Abed. 2005. *fi naqd alhajat alaa alaisilah [In Critique of the Need for Reform]*. Beirut: Center for Arab Unity Studies.
10. Al-Jumaili, Hamsa Qahtan Khalaf. 2011. *alaisilah alsiyasiu fi dual majlis altaeawun alkhalijii : bayn almuhafizat walmueawiqat [Political Reform in the Gulf Cooperation Council Countries: Between Incentives and Obstacles]*. Amman: Dar Al-Jinan for Publishing and Distribution.
11. Hazem, Sabah Hamid. 2012. *alasilahat aldusturiat fi alduwal alearabia (1991- 2007) [Constitutional reforms in the Arab countries (1991-2007)]*. Amman: Dar Al-Hamid for publishing and distribution.
12. Hizam, Zuhur. 2018. " altahadiyat alsiyasiat walaiqtisadiat lilaisilah fi almamlakat alearabiat alsaeudia [The Political and Economic Challenges of Reform in the Kingdom of Saudi Arabia]". Master Thesis., Larbi Ben M'hidi University / Faculty of Political Science.
13. Al-Hassani, Ismail. 2007. *mafhum alasilah fi alqar'an alkarim [The Concept of Reform in the Holy Qur'an]*. USA: Global Institute of Islamic Thought.
14. Hamid, Khamis Daham. 2013. "altahdith walaisilah alsiyasiu fi alwatan alearabii [Modernization and political reform in the Arab world]". *Medad Al-Adab Journal*, Issue 4.
15. Hiyasat, Ayham Hani. 2012. "dawr alhibz aleamal alaslamiu fi eamaliat alasilah alsiyasii fi alardin [The role of the Islamic Action Party in the process

- of political reform in Jordan]". Master Thesis., Middle East University / College of Arts and Sciences.
16. Khader, Saddam Ibrahim. 2019."alhawkat walaisilah alsiyasiu fi aleiraq [Governance and Political Reform in Iraq]" Algerian Encyclopedia of Political Studies, November 22, 2020.
<https://www.politics-dz.com>
17. Al-Khwarizmi, Abu Qasim bin Omar Al-Zamakhshari, 538 AH. *alkashaf ean haqayiq altanzil waeyun alaqawyl fi wujuh altaawil* [Scouting the facts of the download and the eyes of sayings in the faces of interpretation]. Beirut: House of Revival of Arab Heritage.
18. Dawood, Alawi Moatasem Billah, 2009." alasilah alsiyasiu fi dual alkhalij alarabii (1970- 2009) [Political Reform in the Arab Gulf States (1970-2009)]". Master Thesis., Middle East University for Studies.
19. Salama, Muhammad Turki Banni. 2007. " alasilah alsiyasiu dirasat nazaria [Political reform, a theoretical study]". *Al-Manara Journal*, Issue 5 (13).
20. Al-Sayed, Mustafa Kamal. 2006. *alaisilah alsiyasiu fi alwatan alarabii* [Political reform in the Arab world]. Cairo: Center for Studies and Research in Developing Countries.
21. Tahawi, Muhammad. 1999. *mafhum alasilah bayn jamal aldiyn al'aghfanii wamuhamad eabdih* [The Concept of Reform between Jamal al-Din al-Aghfani and Muhammad Abduh]. Algeria: House of the Nation.
22. Abdel Anis, Suhaila. 2007. " fi mueawiqat altahawul aldiymuqratii fi aleiraq : dirasat fi mueawiqat aldaakhiliati [On Obstacles to Democratic Transition in Iraq: A Study of Interior Obstacles]". *International Politics Journal*, No. 7.
23. Abdel Fattah, Nabil. 2003. *siasat aladyan w alsiraeat wazururat alasilah* [Politics of Religions, Conflicts, and the Necessities of Reform]. Cairo: Family Bookshop, Mirbid House for Publishing.
24. Abdullah, Thana Fouad, 2006. "alislal alsiyasi ... tajarib arabia [Political Reform... Arab Experiences]". *The Arab Journal of Political Science*, No. 12.
25. Abdullah, Ahmed, and Ali Muhammad Alwan. 2018. *alaisilah alsiyasiu fi aleiraq (qira'at fi 'ahami altahadiyat aldaakhilia)* [Political reform in Iraq (a reading of the most important internal challenges)]. Baghdad: College of Political Science, Al-Nahrain University.
26. Al-Ajmi, Muhammad Mubarak Hosni. 2010. Political reform in Kuwait and its impact on change (1991-2010). Master Thesis, Middle East University / Political Science.

27. Al-Ajmi, Muhammad Mubarak Hosni. 2010. " alaisilah alsiyasiu fi alkuayt w 'atharuh fi altaghair [Political reform in Kuwait and its impact on change]. Master Thesis., Middle East University.
28. Arabi, Muslim Baba. 2013. " muhawalat fi tasil mafhum alasilah alsiyasii [An attempt to root the concept of political reform]". *Journal of Policy and Law Notebooks*, Issue 9
29. Aziz, Ibrahim Muhammad. 2010. *ashkaliat alasilah alsiyasii fi alsharq alawsat [The problem of political reform in the Middle East]*. Sulaymaniyah: Ron Press.
30. Ali, Raad Abdel Jalil, 2002. *altanmiat alsiyasiat madkhal liltaghyir [Political development is an entrance to change]*. Libya: The Open University.
31. Omair, Souad. 2014. " muhadadat alaisilah alsiyasi [Determinants of political reform]". *Algerian Journal of Political Studies and Strategy*, No. 2.
32. Ferjani, Nader. 2000. " alhukm alsaalih, rifeat alearab fi salah alhukm fi buldan alearabiati [Good governance, the Arabs' elevation in the goodness of governance in Arab countries] ". *The Arab Future Journal*, No. 256.
33. Flowers, Sarah. 2007. *jaksazi wah rikirani junur fah tahi [Jaxazi and Rkirani Jnour Vih salute]*. Soleimani: Jabkhana, Shivan.
34. Karman, Susan Rosa. 2003. *alfasad walhukm [Corruption and governance]*. Translated by Fouad Srouji. Amman: Al-Ahlia for Publishing and Distribution.
35. Kraish, Nabil. 2007-2008. " dawafie w mueawiqat altahawul aldiymuqratii fi aleiraq [Motives and Obstacles to Democratic Transition in Iraq]". PhD thesis, Haj Lakhdar University/ Faculty of Law and Political Science.
36. Kamal, Fattah. 2012. " dawr al'ahzab alsiyasiat fi altanmiat alsiyasiat almahaliyati [The role of political parties in local political development]". Master Thesis., University of Oran.
37. Al-Kilani, Abdel-Wahhab, 1979. *almawsueat alsiyasiat [The Political Encyclopedia]*. Beirut: The Arab Institute for Studies and Publishing. Part 1, Part 1.
38. M. Kenz, Joyce and John Weston. 2005. *qamus aksfurd walmuhit [Oxford Dictionary and the Ocean]*. Translated by Omar Al-Ayoubi. Lebanon: Academia International.
39. Majali, Radwan Mahmoud. 2008. "alaisilah alsiyasiu fi almintaqat alearabiati [Political reform in the Arab region]". *Arab Affairs Journal*, No. 135.

40. Al-Majma'i, Muhammad Shatab Aidan. 2009. " alnukhbat alsiyasiat w 'atharuha fi altanmiat alsiyasia [The political elite and its impact on political development]". Tikrit University Journal, No. 4.
41. Mohsen, Zaid Adnan. 2010. "alailsilah alsiyasiu fi alealam alearabii : dawafie walmueawiqat [Political Reform in the Arab World: Motives and Obstacles]". *The Political and International Journal*, No. 16.
42. Mahmoud, Khaled Suleiman Fayez. 2004. " athar harakat almuqawamat al'iislatmiat hamas ealaa altanmiat alsiyasiat fi filastin aldifat algharbiati [The Impact of the Islamic Resistance Movement Hamas on Political Development in West Bank Palestine]. Master Thesis, An-Najah National University.
43. Al-Mashaqia, Amin Awwad, and Al-Mu'tasim Billah Dawood Ali. 2012. *alasilah alsiyasiu walhukm alrashid [Political Reform and Good Governance]*. Amman: Dar Al-Hamid for Publishing and Distribution.
44. Mustafa, Rezen Othman. 2016. "alasilah alsiyasii fi aleiraq baed 2003 [Political reform in Iraq after 2003]". Master's thesis, Jarmo University/ Faculty of Administrative and Political Sciences.
45. Mustafa, Ibrahim, and others. 1972. *almuejam alwasit . 'astanbul : almaktabat aliaslatmiat litibaeat walnashr waltawzie [The Intermediate Dictionary. Istanbul: The Islamic Library for Printing, Publishing and Distribution]*. 2nd Edition, Part 1.
46. Muejam Almaeani. 2021. " muejam earabiin earbi [Arabic Arabic Dictionary]". October 2, 2021. <http://www.almaany.com/ar/dict/art-ar/D&D>
47. Huntington, Samuel. 1999. *almawjat althaalithat liltahawul aldiymuqratiit fi 'awakhir qarn aleishrin [The third wave of democratization in the late twentieth century]*. Translated by Abdul Wahab Alawi. Kuwait: Dar Al-Sabah.
48. Huntington, Samuel. 2003. *alnizam alsiyasiu limujtamaeat almutaghayira [The political system of changing societies]*. Translated by Soumaya Flodar. Beirut: Dar Al-Safi.
49. Al-Worti, Ahmed Ibrahim. 2010. *masharie alasilah alsiyasii fi alsharq alawsat [Political reform projects in the Middle East]*. Damascus: Dar Al-Salam.
50. Yassin, Muhammad Abdullah. 2010. " alsiyasat alamarikiat tujah alasilah alsiyasii fi alsharq alawisat [American Policy towards Political Reform in the Middle East]". *The Arab Future Journal*, No. 26.
51. Mashaqia, Amin. 2005." mueawiqat alailsilah alsiyasii fi alwatan alearabii [Obstacles to political reform in the Arab world]". A paper presented to the

-
- political reform workshop, a future vision, Al-Rai Center for Studies. September 29, 2005 . <https://alrai.com/article/121487.html>
52. Ghlyun, Burhan. 2006. " eindama yatahawal alasilah alsiyasiu alaa muedilatan [When Political Reform Becomes a Dilemma]" .Al-Hiwar Al-Motaddin website, Issue 15010 (June).
<https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=66421>
53. Karimi, Maryam. 2014."Political Development Concept by Looking Briefly at the Iran"s Mohammad Reza Pahlavi Rule". *Journal of Public Administration and Governance* . Vol 4, No 4.